استفسر عن مرئيات الحكومة حول قانون جديد ومعاصر وآلية تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار

حسن جوهر: هل درست وزارة التجارة مدى مواءمة التطور الاقتصادي والمالي الحالي مع نصوص مشروع غرفة التجارة؟

قال النائب د.حسن جوهر إن برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السابع عشر الرامي إلى تعديل المسار بوجود اقتصاد منتج وتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار بالشراكة مع القطاع الخاص يجب أن يواكبه استعداد جاد من الحكومة في مد يد التعاون مع مجلس الأمة على وجه السرعة والاستعجال لتحديث التشريعات غير المواكبة للتطورات التجارية والاقتصادية والمالية المحلية والإقليمية والعالمية حتى يمكن القطاع الخاص الحقيقي من أداء دوره كشريك في التنمية وتوطين رؤوس الأموال المحلية وخلق فرص عمل للشباب الكويتي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية تحت رقابة فعالة من الدولة.

وأضاف جوهر في تصريح صحافي «إذ إن الواقع الاقتصادي الحالي تغيرت ملامحه عما كان عليه في ستينيات القرن الماضي، ما يتطلب أن يكون لدى الكويت قانون جديد بأطر قانونية واقتصادية معاصرة بشأن غرف تجارة وصناعة الكويت يحدد فيه بدقة مفهوم هذه الغرف ومجال اختصاصها ودورها في الحياة الاقتصادية ونطاق رقابة الدولة عليها أسوة بالتشريعات المعيارية عالميا، ومنها ما هو قائم حاليا في دول الخليج العربية». وقال إن المملكة العربية السعودية أقرت في سنة 2020 نظاما جديدا للغرف التجارية مع تمكين الحكومة من متابعة أداء القطاعات التجارية وتقييم أدائها، كما قامت إمارة دبي في سنة 2022 بإقرار قانون جديد لغرف تجارتها لتشمل غرفة متخصصة للاقتصاد الرقمي وأخرى للتجارة العالمية بهدف استحداث أدوات اقتصادية جديدة واستقطاب الاستثمارات المتنوعة، ولم تكن سلطنة عمان بعيدة عن هذا التوجه، حيث أقرت في سنة 2022 قانونا جديدا لغرفة تجارة وصناعة عمان لدعم القرار الحكومي وربط الاقتصاد العماني مع الاقتصاد العالمي لتحقيق رؤية عمان 2040.

وقال جوهر إنه تم توجيه سؤال برلماني لوزير التجارة والصناعة لاستطلاع مرئيات الحكومة في هذا الأمر، خاصة أنها أحالت سابقا مشروع قانون لمجلس الأمة بتاريخ 23 مارس 2010 بصفة الاستعجال بشأن غرفة تجارة وصناعة الكويت الذي لا يزال معروضا على جدول أعمال المجلس رغم وجود تقرير برلماني سابق بشأنه لم تتح الحياة السياسية آنذاك استكمال خطواته.

وأكد أنه آن الأوان للمضي قدما فيه بعد أن تقدمنا في تاريخ 10 يوليو 2023 باقتراح قانون في شأن غرف التجارة والصناعة بالكويت، بالإضافة إلى عدة اقتراحات نيابية أخرى في هذا الشأن.

وشدد على أهمية الالتزام بالمدة اللائحية في الإجابة عن هذا السؤال وتقديم الحكومة لمرئياتها كي تدرس مع جميع الاقتراحات النيابية المقدمة أملا في تجسيد مبدأ الشراكة التشريعية للدفع بالأولويات ذات الطابع الإصلاحي المستحقة لمرحلة (العهد الجديد في تصحيح المسار).

ووجه النائب د.حسن جوهر سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد العيبان جاء فيه:

لما كان برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي 2027/2023 والمقدم إلى مجلس الأمة بتاريخ 16 يوليو 2023 يهدف إلى تعديل المسار بوجود اقتصاد منتج ورفاه مستدام من خلال تمكين القطاع الخاص من تحقيق دوره تحت رقابة فعالة من الدولة لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار عبر توفير بنية أساسية ملاءة وبيئة أعمال مشجعة وتشريعات متطورة، فقد أضحى من الضروري أن يكون على سلم أولويات الحكومة تبينها لمشروع قانون عصري بشأن غرف تجارة وصناعة الكويت تحدث في أطره القانونية والاقتصادية بما ينسجم مع الواقع ليكون أكثر قدرة على ترجمة آمال شركات القطاع الخاص الكويتية أسوة بتشريعات دول الخليج العربية التي طورت قوانين غرف تجارتها حديثا لتتواكب مع تغيراتها الاقتصادية المتسارعة محليا وعالميا.

د. حسن جوهر

ومع وجود قانون غرفة تجارة الكويت المنشور في جريدة «كويت اليوم» سنة 1959 كأمر واقع لعدم استكماله الأركان الدستورية والقانونية أسوة ببقية قوانين الدولة النافذة، إلا أنه من الناحية العملية بات قاصرا عن مواكبة التشريعات الكويتية الحديثة في الشأن التجاري والاقتصادي والمالي فضلا عن التشريعات الإقليمية والعالمية في هذا الشأن.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، أقرت المملكة العربية السعودية في 2020 نظاما جديدا للغرف التجارية تعمل تحت إشراف وزير التجارة هادفة من خلاله إلى تنظيم مهام الغرف التجارية لتكون كيانات مؤسسية تعمل بمعايير عالمية، مع تمكين الحكومة من متابعة أداء القطاعات التجارية وتطورها وتقييم أداء الغرف بشكل دوري عبر مؤشرات لقياس الأداء، كما أن إمارة دبي استهلت سنة 2022 بقانون جديد لغرف تجارتها لتشمل أيضا غرفة متخصصة للاقتصاد الرقمي وأخرى للتجارة العالمية بهدف استحداث أدوات اقتصادية جديدة واستقطاب الاستثمارات المتنوعة لتعزيز مكانة الإمارة كمركز متميز في المجال الاقتصادي، إضافة إلى أن سلطنة عمان قامت في 2022 بتغيير نظام غرفة التجارة والصناعة لديها ليشمل دورها تعزيز الجانب البحثي والعلمي ودعم صناع القرار بهدف ربط الاقتصاد العماني مع الاقتصاد العالمي لتحقيق «رؤية عمان 2040».

ومع كل هذه التغيرات التشريعية المعاصرة التي قامت بها بعض دول الخليج العربية في قوانين غرف تجارتها لتتواكب تنفيذيا مع خططها الاقتصادية وربطها بمبدأ المحاسبة والمتابعة والإشراف الحكومي، كل حسب أنظمته وقوانينه، يبقى وضع غرفة تجارة الكويت أسيرا لماض لم يعد موجودا اقتصاديا وبعيدا عن كل صور الرقابة والتدقيق والتبعية والإشراف الحكومية، فضلا عن أن الرسوم التي تتقاضاها غرفة تجارة وصناعة الكويت أقرب ما تكون إلى الجباية نظرا لعدم وجود خدمات توازيها لمنتسبيها ودافعيها، لذا يرجى إفادتي بالآتي:

1 ـ هل درست وزارة التجارة والصناعة مدى مواءمة التطور التجاري والاقتصادي والمالي الحالي مع نصوص مشروع القانون بشأن غرفة تجارة وصناعة الكويت المحال إلى مجلس الأمة بصفة الاستعجال في 23 مارس 2010 بالمرسوم رقم 97 لسنة 2010 الذي لايزال معروضا على جدول أعمال المجلس؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فيرجى تزويدي بنسخة من الدراسة والتوصية التي انتهت إليها والقرار المتخذ بشأنها من قبل الوزارة.

2 ـ هل رفعت وزارة التجارة والصناعة عبر الوزير أو من هو مفوض قانونا بهذا الموضوع كتابا إلى مجلس الوزراء لبحث سياسة الدولة العامة في شأن الحاجة إلى استعجال إقرار مشروع القانون سالف الذكر المحال إلى مجلس الأمة بصفة الاستعجال في 2010 أو بحث تصور بديل معاصر عما هو محال إلى مجلس الأمة ليواكب الرؤية التنفيذية في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فيرجى تزويدي بنسخة من هذا الكتاب مع إرفاق التصور البديل عن مشروع القانون سالف الذكر في حال كانت رؤية الوزارة مستقرة على ضرورة تحديثه، إن وجد.

3 ـ بيان بعدد شهادات الانتساب الجديدة لغرفة تجارة وصناعة الكويت وشهادات تجديد العضوية الصادرة من الغرفة والمقدمة إلى وزارة التجارة والصناعة خلال السنوات من 2018 حتى 2022، كل على حدة، حسب الآتي:

- عدد شهادات الانتساب الجديدة من 2018 حتى 2022.
- عدد شهادات تجديد العضوية من 2018 حتى 2022.
- إجمالي عدد شهادات الانتساب الجديدة وتجديد العضوية من 2018 حتى 2022.

4 ـ نسخة من التقرير السنوي المتضمن للبيانات المالية المدققة لغرفة التجارة والصناعة لسنة 2022.

طلب تزويده بعدد غير الكويتيين العاملين في الجهات الحكومية

محمد الحويلة: كم بلغت النسبة المئوية لعملية التكويت لدى الوزارات والجهات التابعة وما أسماء المستشارين غير الكويتيين؟

وجه مراقب مجلس الأمة النائب د.محمد الحويلة 17 سؤالا إلى 8 وزراء هم كل من وزير الصحة د. أحمد العوضي، ووزير الإعلام ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عبدالرحمن المطيري، ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الاتصالات فهد الشعلة، ووزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد العيبان، ووزيرة الأشغال العامة د.أماني بوقماز، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير المالية بالوكالة د.سعد البراك، ووزير الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الشيخ فراس السعود، ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون الإسكان فالح الرقبة.

سؤال مشترك

وجاء نص السؤال المشترك للوزراء كالتالي: إن تمكين الكفاءات الوطنية وتكويت الوظائف العامة في الدولة من أهم الأولويات نحو الإصلاح، وعلى ضوء ما ورد في المرسوم رقم (17) لسنة 2017، ووفقا لأحكام قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (11) لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية.

وإيمانا منا بما تقتضيه المصلحة العامة في إبراز دور الشباب الكويتي وذلك من خلال شغلهم الوظائف المختلفة في وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة، لحل مشكلة البطالة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

(1) كم بلغت النسبة المئوية لعملية التكويت لدى الوزارة والجهات التابعة لكم؟

(2) كم يبلغ عدد الوظائف التي أحلت العمالة الكويتية فيها محل العمالة الوافدة تطبيقا لسياسة الإحلال وذلك منذ صدور القرار رقم (11) لسنة 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال مع ذكر هذه الوظائف.

(3) كم عدد غير الكويتيين العاملين في الجهات التابعة لكم حتى الآن؟ وما أسباب عدم إحلال العمالة الكويتية مكانهم؟

(4) كشف تفصيلي يتضمن أسماء جميع المستشارين غير الكويتيين وجنسياتهم ومؤهلاتهم العلمية ورواتبهم، ومكافآتهم ومزاياهم المالية، وطريقة شغلهم للوظيفة وعدد سنوات الخبرة والأعمال المكلفين بها، مع بيان خطتكم نحو تكويت وظائف المستشارين؟

3 أسئلة إلى وزيرة الأشغال

ونص السؤال لوزيرة الاشغال على التالي: في ضوء الجهود التي تبذلها الدولة لتحسين الأوضاع المعيشية والسكنية للمواطنين، فقد شرعت وزارة الأشغال العامة في طرح مناقصة عامة لإنشاء وإنجاز وصيانة طرق ومجاري أمطار وخدمات أخرى في منطقة شرق الرقة، وأعلن عنها في الجريدة الرسمية في العدد 1490 في تاريخ 2020/7/5.

ومازالت وزارة الأشغال العامة بإجراءاتها الإدارية ودورتها المستندية مع بقية الوزارات تعطل مشروع شرق الرقة الإسكاني، الذي من المنتظر أن يخدم (215) أسرة «عدد قسائم القطعة السكنية»، فعلى الرغم من مرور فترات طويلة مازال تضارب الجهات الحكومية بين كل من وزارات الأشغال العامة والمالية والكهرباء والماء والطاقة المتجددة وبلدية الكويت مستمرا على حساب الانتهاء من البنى التحتية للمنطقة. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

(1) ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة الأشغال العامة مع الوزارات والجهات المعنية فيما يتعلق بالمناقصة المتعلقة بإنشاء وإنجاز وصيانة طرق ومجاري مياه الأمطار وخدمات البنية التحتية في منطقة شرق الرقة؟ وما أسباب التأخير في تنفيذ المناقصة المذكورة؟

(2) متى سيبدأ تنفيذ أعمال البنية التحتية لمنطقة شرق الرقة؟

(3) ما المدة الزمنية المتوقعة للانتهاء من جميع أعمال البنية التحتية في المنطقة؟

السؤال الثاني

ونص السؤال الثاني على التالي: تعاني بعض المناطق في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير من ضعف في شبكات صرف مياه الأمطار بسبب قلة أعمال الصيانة اللازمة لها وعدم تغييرها بخطوط ذات أقطار أكبر لزيادة القدرة الاستيعابية للشبكة.

د.محمد الحويلة

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

(1) ما خطة وزارة الأشغال العامة لتطوير شبكة مياه الأمطار في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير؟

(2) ما أسباب عدم استبدال خطوط شبكة صرف مياه الأمطار بخطوط ذات أقطار أكبر لزيادة القدرة الاستيعابية للشبكة في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

(3) هل تمت مخاطبة وزارة المالية لطلب ميزانية لتطوير شبكات صرف مياه الأمطار لمحافظتي الأحمدي ومبارك الكبير؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بالمستندات التي تثبت ذلك، وإذا كانت الإجابة بالنفي ما أسباب ذلك؟

(4) ما آخر أعمال الصيانة لشبكات تصريف مياه الأمطار والطرق لمحافظتي الأحمدي ومبارك الكبير؟ مع ذكر كل منطقة على حدة وتاريخ صيانتها؟

السؤال الثالث

ونص السؤال الثالث على التالي: مازال جون الكويت يئن من الملوثات التي تصل إليه عبر مجاري الأمطار بسبب الوصلات غير القانونية عليه، وذكرت دراسة للهيئة العامة للبيئة أن هناك ارتفاعا واضحا للملوثات الصادرة عن مخارج الأمطار التي ساهمت من خلال صرف مياه الصرف الصحي (غير المعالجة) بظواهر المد الأحمر ونفوق الأسماك، كما ينتج عن هذه المخارج تلوث مياه البحر الساحلية بمواد بيولوجية (بكتيريا) وكيميائية ومواد أخرى تغير صفاتها الفيزيائية مما يشكل تدهورا ملحوظا على الأحياء البحرية وصحة وسلامة الرواد من عامة أفراد المجتمع.

كما أن بعض الجهات الخاصة تستغل مخارج الطوارئ لمياه البحر استغلالا سيئا عبر وصلات غير قانونية حيث تلقي بعض الكراجات والمصانع مخلفاتها السائلة مباشرة في المناهيل الرئيسة في الشوارع العامة والتي تتجه إلى الشاطئ دون معالجة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

(1) ما إجراءات وزارة الأشغال العامة تجاه الجهات الخاصة مثل الكراجات والمصانع وغيرها التي استغلت مخارج الطوارئ عبر وصلات غير قانونية بإلقاء مخلفاتها السائلة مباشرة في المناهيل الرئيسة التي تتجه إلى الشاطئ دون معالجة؟

(2) كم عدد ما رصد من مخالفات في هذا الشأن خلال السنوات الخمس الماضية؟ وما الإجراءات التي اتخذته الوزارة تجاه هذه المخالفات؟

3 أسئلة إلى وزير الدولة لشؤون البلدية

وجاء السؤال الأول كالتالي: نصت المادة (17) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية على أن «تلتزم المؤسسة بتوفير الرعاية السكنية لمستحقيها في مدة لا تجاوز خمس سنوات من تاريخ تسجيل طلب الحصول على هذه الرعاية»، وفيما يخص تخصيص منطقة جنوب علي صباح السالم (جنوب أم الهيمان) لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية، فان المخاطبات والتصريحات الصادرة تؤكد أن المنطقة خالية من أي عوائق، وعليه فإنه يمكن تسليمها لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية لاتخاذ القرارات المناسبة لحل جزء من المشكلة الإسكانية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

(1) ما أسباب عدم تسليم منطقة جنوب علي صباح السالم للمؤسسة العامة للرعاية السكنية حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

(2) ما الإجراءات والقرارات التي اتخذتها بلدية الكويت لتسليم تلك المنطقة؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من القرارات والمخاطبات في هذا الشأن، إن وجدت؟

السؤال الثاني

وجاء السؤال الثاني كالتالي: يعاني أهل منطقة المنقف من وجود مضخة المياه الواقعة على المدخل الرئيسي للمنطقة ما تسبب في ارباك حركة المرور والازدحام الشديد عند مدخل المنطقة، فضلا عن العديد من الحوادث الكثيرة التي يدفع المواطنون ثمنها بسبب التناكر الكثيرة التي تدخل وتخرج من المنطقة يوميا.

وقد تم تخصيص موقع لإنشاء محطة ضخ مياه بديلة لمضخة مياه المنقف في منطقة الصباحية بقرار المجلس البلدي رقم (م ب/رو/2010/13/317) بتاريخ 2010/9/20 إلا أنه تبين عدم خلو هذا الموقع من الخدمات وتعارضه مع خدمات شركة نفط الكويت، وعليه تم اختيار موقع آخر بمنطقة جنوب الظهر ولكن لم يتم نقل المضخة حتى الآن.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

ـ ما الإجراءات التي اتخذتها بلدية الكويت بشأن تخصيص الموقع البديل لمضخة مياه المنقف؟ وهل خصص الموقع وسلم للجهة المختصة؟ مع تزويدي بجميع المستندات والمراسلات الخاصة بهذا الشأن؟

السؤال الثالث

وجاء السؤال الثالث كالتالي: في 10 يناير 2022 صدر بيان من مجلس الوزراء بتكليف بلدية الكويت بالتنسيق مع الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتخصيص أرض (جنوب القيروان) لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية والتي تسع إلى قرابة 2200 وحدة سكنية بغرض استعمالها للسكن الخاص، مع تكليف الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بالتنسيق مع كل من وزارة المالية، والهيئة العامة للبيئة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية لوضع المرئيات المناسبة حول سبل الاستفادة من الأشجار الواقعة في الموقع بما يضمن سرعة تسليم الموقع إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية دون أية عوائق، وهو القرار الذي يفترض أنه صدر بعد إجراء الدراسات كافة، لاسيما ما يتعلق بالجانب البيئي، إلا أن الجميع فوجئ بالمطالبة بإقامته على أرض بديلة لأن المساحة المخصصة تضم نحو 80 ألف شجرة لا مجال لقطعها أو نقلها، وهذه الآراء كان يجب أن تكون قبل إصدار قرار من مجلس الوزراء بالتخصيص والتسابق في تبشير المواطن وليس بعده.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

(1) ماذا تم بشأن مشروع تخصيص أرض جنوب القيروان للمؤسسة العامة للرعاية السكنية منذ صدور قرار مجلس الوزراء بهذا الشأن حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

(2) ما الإجراءات التي اتخذت بشأن إزالة المعوقات في هذا المشروع؟

(3) جميع المراسلات بشأن هذا المشروع بين بلدية الكويت والجهات المختصة ذات الصلة بهذا المشروع.

سؤالان إلى وزير الصحة

ونص السؤال الأول على التالي: لقد بات من الضروري أن يتم ربط الملف الطبي لكل مواطن بنظام طبي إلكتروني موحد يربط بين جميع المستشفيات والمستوصفات الحكومية، بحيث يتمكن المريض عند زيارته لأي طبيب وفي أي مستشفى من الاطلاع على تاريخه المرضي وكذلك الاطلاع على نتائج كل الفحوصات التي أجراها ما يسهل على الطبيب والمريض سرعة التشخيص ومعالجة المريض بطريقة أكثر فاعلية ويوفر الكثير من الوقت والجهد والمال خاصة في الحالات الحرجة والحوادث الطارئة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

ما آخر ما وصل إليه مشروع إنشاء نظام طبي الكتروني موحد يربط جميع المستشفيات والمراكز الصحية بقاعدة بيانات تشمل جميع الملفات الطبية للمرضى، مع تزويدي بجميع الإجراءات التي اتخذت بشأن هذا المشروع، وإلى أي المراحل وصل؟ وهل يوجد جدول زمني محدد لهذا المشروع؟ والكلفة المالية المحددة له؟

السؤال الثاني

ونص السؤال الثاني على التالي: تعاني كثير من المستشفيات والمراكز الصحية من نقص مستمر لبعض الأدوية والمستلزمات الطبية المهمة مما تسبب بتكرار شكاوى المرضى والمراجعين.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

(1) ما سبب نقص الأدوية والمستلزمات الطبية في المستشفيات العامة والتخصصية والمراكز الصحية؟ كم عدد الشكاوى التي تلقتها الوزارة بشأن نقص الأدوية؟ والإجراءات التي اتخذتها تجاه هذه الشكاوى؟ وما خطة الوزارة لتجنب نقص مخزون الأدوية والمستلزمات الطبية؟

(2) ما الجهات التابعة لكم والتي تشرف على عمليات المتابعة الخاصة بتوفير الأدوية وتوزيعها؟ وهل تجري فحصا دوريا للتحقق من حصول كل الصيدليات على الأدوية الطبية كاملة؟

(3) كم عدد جولات الإدارة التفقدية سنويا؟ وكم حالة رصدت بالمخالفة لقواعد وأنظمة الوزارة منذ يناير 2020 حتى تاريخ ورود هذا السؤال مع تزويدي بجدول يبين فيه اسم الجهة المخالفة، ونوع المخالفة سواء كانت الأدوية غير مسجلة في الوزارة أو تالفة أو منتهية الصلاحية في القطاع الخاص أو العام والجزاء الموقع عليها.

(4) هل لدى الوزارة حاليا مخزون كاف من الأدوية والمستلزمات الطبية قادرة على تغطية احتياجات المستشفيات والمراكز الصحية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب ما الفترة الزمنية التي يمكن أن يغطي فيها مخزون الوزارة الحالي حاجات المستشفيات والمراكز الصحية من الأدوية والمستلزمات الطبية؟ يرجى تزويدي بكشف بالمخزون الطبي من الادوية والمستلزمات الطبية ومعدلات الاستهلاك السنوي.

سؤال إلى وزير النفط

ونص السؤال على التالي: لما كان القطاع النفطي يضم شركات عملاقة ومشاريع ضخمة تستوجب وضع استراتيجية وطنية للاعتماد على العمالة الوطنية والشباب الكويتي، وليس العمالة الوافدة للعمل في أهم قطاعات الدولة الوطنية في مختلف مجالات العمل سواء الهندسية أو الفنية أو الإدارية أو وظائف الأمن والسلامة والإطفاء وغيرها من آلاف الفرص، ولذلك أصدر ديوان الخدمة المدنية العديد من القرارات في شأن قواعد تكويت الوظائف الحكومية القرار رقم (11) لسنة 2017.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

(1) ما نسبة التكويت بعقود المقاولين في القطاع النفطي والشركات المتعاقدة مع مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة خلال الخمس سنوات الماضية؟ وكم تبلغ نسبة التكويت لكل شركة خاصة لها عقود مع القطاع النفطي؟

(2) ما الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة بهدف استقطاب وتأهيل العمالة الكويتية للعمل في القطاع النفطي الخاص؟

(3) ما البرامج التخصصية التي يسعى القطاع النفطي لتحقيقها في عقود المقاولين عبر المؤسسة لإحلال العمالة الكويتية في الأعمال النفطية محل العمالة الأجنبية؟ مع تحديد التخصصات التدريبية والبرامج التي تؤهل العاملة الوطنية للعمل في الشركات النفطية.